أثر التعليم وعمل المرأة على سلوك الخصوبة فى دولة قطر

لولوه عبد الله المسند*

Abstract

The effects of Education and women participation in the labor market on Fertility in Qatar

This paper aims at exploring the effects of education, woman Participation in the formal labor market, family total income and demographic characteristics of Qatari families on fertility levels within these families . It utilizes micro data to investigate fertility levels and provide descriptive statistics besides estimating a fertility demand equation taking into account the effect of children opportunity cost on women's labor force participation , the houschold head educational level that would reflect changes in tastes towards children, family level of income and the age of marriage partners. The results of the paper are consistent with theory and previous relevant empirical research

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستويات الخصوبة لدى الأسر القطرية المواطنة، بغرض إلقاء بعض الضوء على علاقة هذه المستويات ببعض العوامل المختارة ، كمشاركة المرأة فى سوق العمل والتعليم فى الأسرة ومستوى الدخل ، وبعض الخصائص الديموغرافية للزوجين فى الأسرة . استعرضت الدراسة بعض الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بسلوك الخصوبة ثم قامت بتحليل بيانات جزئية Micro Data مستمده من عينة تحكمية محدودة من حيث التصميم والشمول . إذا البيانات المتعلقة بالخصوبة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية والديموغرافية فى الأسر غير متوافرة ، وماهو موجود من بيانات الخصوبة هى متوسطات السكان إجمالا ، ولا يتوفر منها سلاسل زمنية لا تاحة الفرصة لدراسة الارتباطات مابينها وبعض المؤشرات الاقتصادية أو الديوغرافية المتوفرة على المستوى الكلى . ولكن على الرغم من مجىء نتائج العينة متسقة إلى حد ما ، مع المعرفة النظرية المسبقة حول مقدار وإتجاه العلاقة التأشيرية بين مستويات الخصوبة وعوامل ديموغرافية وثقافية واقتصادية مختارة ، فإنه يجب التأكيد على أن هذه النتائج ذات طبيعة استكشافية وتجريبية ، حيث إن تصميم العينة لم يتم على أساس تحديد درجة الثقة أو هامش الخطأ المحتمل ، ومع ذلك فالدراسة تعتبر النتائج الواردة واعدة من حيث اتساقها مع المعرفة النظرية المسبقة ، ومن حيث إنها تمهد لدراسات لاحقة أكثر عمقا وشمولا .

١ـ نبذة عن أوضاع الخصوبة فى دول الخليج:

مرت المجتمعات الخليجية فى ظروف تاريخية واجتماعية متماثلة ، وإن اختلفت فى الدرجة والنوع من مجتمع لآخر ، وانعكست هذه الظروف على الخصائص الديموغرافية لهذه المجتمعات بطريقة Systematic ففى بداية القرن العشرين كانت هذه المجتمعات قليلة العدد (أنظر جدول رقم ١) ، شبه معزولة عن العالم الخارجى مقتصرة على السكان المحليين فى الغالب ، الذين يعيشون فى مدن ساحلية صغيرةيحيط بها جموع من القبائل البدوية متنقلة من بقعة إلى أخرى على ساحل الخليج العربى ومن وإلى قلب الجزيرة العربية (لوريمر ١٩١٩).

كان الدخل المحلى الناتج من النشاطات الاقتصادية البحرية (صيد اللؤلؤ

والاتجار به) والصحراوية (تربية المواشى والابل والحرف الصحراوية) يفى للعيش بمستوى الكفاف Subsistence Level وعليه فإن معدلات النمو السكانى خلال الفترة من بداية القرن إلى بدء الحقبة النفطية فى منتصف القرن العشرين تأثرت بالعوامل التالية:

ـ معدلات خصوبة متدنية (لانخفاض الرعاية الصحية المؤسسية للأمهات والمواليد ما بعد الولادة Hospitalized Pre and Post Natal Care ، ويشير الإخباريون من كبار السن إلى حدوث حالات وفيات لدى الأطفال أو الأمهات ما بعد الولادة .

ـ توقعات حياة منخفضة (انخفاض الرعاية الصحية بشكل عام وقسوة الظروف البيئية).

ـ معدلات هجرة داخلية مرتفعة .

ولذا أصبحت معدلات النمو السكانى ضئيلة جدا أو حتى أحيانا سالبة ويتوقع أنها فى التجمعات السكانية المستقرة كادت تقترب من معدلات الإحلال السكانى Population Replacement Level فعلى سبيل المثال ، تشير التقديرات إلى أن عدد السكان القطريين بلغ فى بداية هذا القرن نحو ٢٧ الف نسمه وأن هذا العدد بلغ فى أواخر الثلاثينات نحو ٢٥ الف نسمه (الدباغ ، ١٩٦١) . وبدخول الحقبة النفطية وارتفاع الدخل المحلى وتحسن الظروف الصحية وبناء نظم التعليم الحديثة انعكست هذه الظروف المستجدة على الخصائص الديموغرافية كالآتى :

آ ـ ارتفاع مستويات الخصوبة فى منتصف القرن العشرين . (جدول ٢).

ب ـ انخفاض معدل الهجرات بين دول المنطقة .

جـ ـ ارتفاع مستمر فى توقعات الحياة . (جدول ٣).

د ـ ارتفاع معدل الهجرة الوافدة بدرجة تفوق معدلات الزيادة الطبيعية للمواطنين مما أدى إلى تضاعف حجم الوافدين بالمقارنة مع حجم السكان المواطنين بمرور الزمن .

وبالرغم من أن ارتفاع مستوى الدخل وتحسن الظروف الصحية قد ساعد على

ارتفاع معدلات الخصوبة فى الخمسينات والستينات من القرن العشرين إلا أن هناك عاملين أساسيين قد أثرا فى الاتجاه المعاكس وهما انتشار التعليم أولاً ، ودخول المرأة إلى سوق العمل الرسمى فى فترة لاحقة . ويلاحظ من الشكل رقم (١) أن معدل الخصوبة الكلى وهو متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال فترة الإنجاب (بافتراض أن سلوك المرأة فى الإنجاب سيتبع سلوك الإنجاب لكل فئة عمرية من النساء فى السنة المرجعية) قد تناقص فى الدول التى بدأ بها التعليم الحديث ودخول المرأة لسوق العمل قبل غيرها من دول مجلس التعاون وهما دولتا البحرين والكويت .

وتعتمد تقديرات الخصوبة هذه على بيانات إجمالية Aggregated Data ومثل هذه التقديرات وإن كانت تقيس اتجاه الخصوبة العام إلا أنها تعبر عن درجة التغير فى مستويات الخصوبة فى ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها هذه المجتمعات . إن معدل الخصوبة الكلى TFR هوحاصل جمع معدل المواليد للنساء فى الفئات العمرية فى عمر الإنجاب (١٥ ـ ٤٤ سنة) وذلك فى عام معين أو هو

$$TFR = \sum_{W1}^{W2} \frac{B_X}{P_X} \times 1000$$

حيث إن Bx تعبر عن عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال العام للنساء فى الفئة العمرية x، وPx هو عدد النساء فى الفئة العمرية x، وw1 وw2 فى بداية ونهاية عمر الإنجاب .

وبذا فإن معدل الخصوبة الكلى هو من مؤشرات الخصوبة المعتمدة على بيانات سنة معينة مفترضين أن أى إمرأة من السكان ستسلك سلوك الإنجاب للنساء فى الفئات العمرية المختلفة الملاحظ خلال ذلك العام . وبالتعريف نجد أن معدل الخصوبة الكلى يجمع معدلات الخصوبة لأفواج عمرية مختلفة من النساء فى عام معين وهن نساء مررن بظروف اقتصادية واجتماعية متباينة ، ويفترض أن سلوك أى إمرأة فى عمر الإنجاب (خلال دورة الإنجاب لدى هذه المرأة) سيكون شبيهاً بسلوك هؤلاء النسوه .

إن مؤشر معدل الخصوبة الكلى لا يعتمد على تتبع فوج عمرى فعلى من النساء ، وهو وإن كان يعتبر تقريباً مناسباً لقياس مستويات الخصوبة إلا أنه كباقى

المتوسطات يختزل فى داخله كثيرا من المتغيرات التى قد تكون جديرة بالإهتمام ، ولذا فقد يكون من المناسب دراسة الخصوبة اعتماداً على بيانات جزئية Micro data تتعلق بتتبع تواريخ الولاده Birth Dates للنساء فى الأعمار المختلفة أى دراسة الخصوبة التراكمية Cumulative Fertility ، أو الخصوبة المكتملة للأفواج أو الأجيال المختلفة من النساء كما قد يكون من الأهمية بمكان ربط مؤشرات الخصوبة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تمر بها هذه المجتمعات لدراسة العوامل المؤثرة فى سلوك الخصوبة . وبالفعل بدأت أول دراسة من هذا النوع لقياس مستويات الخصوبة المستمدة من البيانات الجزئية على نطاق واسع فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) وذلك فى إطار مشروع دراسة صحة الطفل فى دول الخليج الذى قام بتنظيمه المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والاقليمية ، وقد هدف المشروع إلى توفير بيانات تفصيلية عن الحالة الصحية لأفراد الأسرة وإلى دراسة نمط ومستويات الوفيات فى فئات العمر المختلفة والتعرف على العوامل البيولوجية والبيئية والديوغرافية والاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر فى صحة الطفل ، وقد أشارت الدراسات القطرية إلى حدوث انخفاض فعلى فى مستويات الخصوبة فى دول المنطقة . لقد أفادت نتائج مسح صحة الطفل فى قطر مثلاً أن الانطباع العام بوجود مجتمع عالى الخصوبة قد لا يكون مستنداً إلى أرضية صلبة حيث بين المسح أن موشر الخصوبة الحالية Current Fertility الذى قاس الخصوبة للعينة موضوع الدراسة من النساء القطريات فى وقت المسح معبراً عنه بعدد المواليد الأحياء الذين أنجبتهم المرأة حتى وقت المسح هو أربعة مواليد فى المتوسط ، فى حين أن موشر الخصوبة المكتملة Complete Fertility وهو عدد الأطفال الذين ولدوا للمرأة فى الفئة العمرية (٤٥ ـ ٤٩) بعد اكتمال دورة الانجاب هو سبعة أطفال فى المتوسط (مقدار التشتت حول المتوسط كان عالياً) . ولكن بفحص تواريخ الولادة للأمهات القطريات وعمر الأم عند الولادة تم قياس معدلات الخصوبة للفئات العمرية المختلفة خلال الثلاثين عاماً التى سبقت المسح The Age Specific Period Fertility Rates ولقد اتضح أن هذه المعدلات للنساء القطريات قد

انخفضت لكل الفئات العمرية ، حيث إنه فى الفترة ما بين (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) إلى (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) انخفضت للنساء فى الفئة العمرية (١٥ ـ ١٩) وفى الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) للنساء الأكبر عمراً (جدول ٤) . وأشار تقرير المسح إلى أن هذا الانخفاض كان متسقاً واتجاه ملحوظ فى العينة التى تم بحثها لتأخير سن الزواج وزيادة أعداد النساء الملتحقات بالتعليم الثانوى والتعليم العالى . ويلاحظ من جدول رقم (٤) أن الخصوبة التراكمية فى الفئات العمرية (١٥ ـ ٣٤) قد انخفضت من ٦،٤٩ طفل فى الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) إلى ٤،٩٤ طفل فى الأعوام (١٩٨٥ – ١٩٨٧) وأن حدة الانخفاض كانت أعلى ما يمكن فى بداية السبعينات وبداية الثمانينات،ويؤثر معدل الخصوبة على الزيادة الطبيعية بين السكان القطريين، حيث بلغت نسبة الزيادة ما بين العامين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ونحو ١١٦٪، وكانت نسبتها ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٧ نحو ٥٩٪ (جدول رقم ٥)يم٢ـ **الإطار النظرى للدراسة :**

قد لا يكون غريباً أن يستند تحليل الخصوبة عند الاقتصاديين على نظرية الإنتاج الأسرى Home Production ، ففى نهاية الأمر لا يمكن اعتبار الإنجاب إلا كنشاط يقع خارج نطاق الأسواق وضمن الأسرةيم بدأ الاقتصاديون يهتمون بدور الأنشطة غير المرتبطة بالأسواق فى رفع الرفاهية الأسرية وبالتركيز على الوقت الذى يقضيه أفراد الأسرة خارج سوق العملىم ومنذ الستينات استخدمت أدبيات الاقتصادات الأسرية New Home Economics التى أسسها Becker كأدوات لتحليل الكثير من القرارات التى يتخذها الأفراد فى الأسرة كالزواج والإنجاب والتعليم وانعكاس ذلك أو تأثره بمزاولة الأنشطة السوقية كالمساهمة فى سوق العملىمصور Becker (١٩٦٠) الأسرة على أنها كالمنشأة تقوم بإنتاج سلع وخدمات تدخل مباشرة فى دالة المنفعة الأسرية Family Welfare Function ومن هذه السلع مثلاً وجبة ساخنة أو طفل تمتع بصحة جيدة بالإضافة إلى الكثير من السلع والخدمات الأخرى التى ترفع من غنى وسعادة أفراد الأسرة والتى إن تم إنتاجها فى الأسواق لدفع الأفراد مقابلها مانأيم إن إنتاج هذه السلع والخدمات الأسرية يتطلب مدخلات (Inputs) مكونة من وقت ومن السلع والخدمات التى تُباع فى الأسواق، ولكن شراء السلع والخدمات من الأسواق يتطلب قضاء وقت فى سوق العمل للحصول على الدخل اللازم لشراء هذه

ولكن شراء السلع والخدمات من الأسواق يتطلب قضاء وقت فى سوق العمل للحصول على الدخل اللازم لشراء هذه السلع والخدمات السوقية. لقد كان إدخال مسألة تخصيص الوقت Time Allocation ما بين الأنشطة السوقية والأنشطة الأسرية خطوة إلى الأمام فى التحليل الاقتصادى.

قسم منسير (Mincer, 1970) الوقت ما بين العمل فى سوق العمل، والعمل فى البيت، والفراغ Leisure مركزاً بالذات على تخصيص وقت المرأة على خلاف التحليل التقليدى الذى تم تبنيه فى اقتصادات العمل فى ضوء النظرية النيوكلاسيكية حيث يتم تقسيم وقت الفرد ما بين العمل فى سوق العمل، والفراغ.

وكما كان Becker رائداً فى نظرية الإنتاج الأسرى كان أيضاً رائداً فى اقتصادات الخصوبة (١٩٨١) لقد كانت نقلة طبيعية أن يبدأ من نظرية الإنتاج الأسرى عند تحليل آليات قرار الإنجاب فى الأسرة . وعلى خلاف الديموغرافيين التقليديين الذين تبنوا وجهةالنظر السوسيولوجية والذين رأوا الديموغرافيا الأسرية هى محصلة العوامل البيولوجية المحكومة بالأعراف الاجتماعية ، رأى الاقتصاديون أن مستوى الخصوبة فى الأسرة ينبع عن قرار تم اتخاذه بواسطة المرأة (أو الزوجين) حول حجم الأسرة المرغوب به وأنه حتى عند غياب تقنيات منع الحمل سوف تعمل الأسرة للوصول إلى الحجم المرغوب به . ولذا فإن الأسرة كبيرة الحجم فى الدول النامية هى نتيجة مرغوب بها من قبل الأفراد فى هذه الدول وليست كما يراها الاجتماعيون عجزا متكررا للتحكم فى الإنجاب .

٢.١. مساهمة المرأة فى سوق العمل وطلب الخصوبة Fertility Demand :

يرى موفيت (Moffitt ١٩٨٤) أن قرار المرأة بالمساهمة فى سوق العمل وخيار الخصوبة هما أمران مترابطان حيث أن وجود الأطفال يعنى وجود نمط معين من عرض العمل خلال دورة الحياة المهنية أو أن وجود الأطفال يجعل متوسط عرض المرأة للعمل متذبذبا خلال هذه الدورة ، وعلى العكس من ذلك فإن المرأة التى ترغب بمعدلات مساهمة أعلى فى سوق العمل تلجأ إلى تقليص الإنجاب . أشار العديد من الدراسات التطبيقية إلى أن مساهمة المرأة فى سوق العمل كثيراً ما يتم تقطعها بسبب الوقت الموجه للألتزامات الأسرية وخاصة فى فترات تنشئة الطفل حيث أن

وجود الأطفال في أعمار ما قبل المدرسة في الأسرة يرفع من القيمة الحدية لوقت الأم في الأسرة Marginal Value of Mothers Time at Home ويقلل من احتمالات مساهمتها في العمل ، وقد تحصل الأمهات على إجازات للأمومة بحيث يكون انقطاعهن عن سوق العمل وقتيا ، ولكن نسبة لا بأس بها من النساء في العالم يتجهن للاستقالة من الوظيفة . ولذا فإن لفرص الأجر المتوفرة للمرأة في سوق العمل أثرا كبيرا على سلوك الإنجاب، ويؤثر أجر المرأة في سوق العمل على طلب الخصوبة بطريقتين مختلفتين. الطريقة الأولى وهي ما يسمى بأثر الإحلال Substitution Effect ومؤداه أن ارتفاع أجر المرأة في سوق العمل سيرفع من تكلفة الفرصة البديلة للإنجاب أو أن تكاليف طفل إضافي (التكاليف غير المباشرة) مُعبرا عنها بالتضحية بأجر العمل في سوق العمل سوف ترتفع ولذا فإن ارتفاع أجور النساء سيجعلهن أقل رغبة في زيادة حجم الأسرة ولذا ستتجه المرأة إلى إحلال الأنشطة الأسرية المرتبطة بإنجاب ورعاية ومتابعة التنشئة الاجتماعية للأطفال بالأنشطة السوقية. وقد لوحظ هذا التأثير في الكثير من الدراسات التطبيقية في الدول الصناعية مثل بريطانيا ديكس (Dex ، ١٩٨٤) والولايات المتحدة الأمريكية بلاو وفربر (Blau & Ferber, 1986) واليابان أوساوا (Osawa, 1988) من حيث إن انخفاض الخصوبة في الدول كان متلازماً مع ارتفاع أجور النساء في أسواق العمل الرسمية، وعلى العكس من ذلك لوحظ أن مستوى الخصوبة لم يتأثر بعمل المرأة في بعض الدول النامية عند مساهمتها في الإنتاج الموجه للأسواق ولكن في نطاق الأسرة (الصناعات المنزلية الموجهة للبيع في الأسواق كما أشار خاندكر (Khandker, 1988) . أما الطريقة الأخرى التي يؤثر بها ارتفاع أجر المرأة في سوق العمل على مستوى الخصوبة فهي ما يسمى بأثر الدخل Income Effect حيث إن ارتفاع أجر المرأة يعني أن الأسرة أصبحت تتمتع بدخل أعلى وإذا كان ينظر للأطفال على أنهم سلعة عادية يزداد طلبها كلما ارتفع الدخل فلابد أن ارتفاع أجر المرأة سيرفع من قدرة الأسرة على إعالة التمتع بطفل إضافي.

إن المحصلة النهائية لارتفاع أجر المرأة سيعتمد على القوة النسبية لهذين الأثرين إلا أن أغلب الدراسات تشير إلى سيادة أثر الإحلال على أثر الدخل مما يعني وجود

ارتباط سالب بين ارتفاع أجر المرأة ومساهمتها فى سوق العمل وما بين مستوى الخصوبة فى الأسرة. ففى اليابان أكد Yamada & Yamada (1986) على وجود هذه العلاقة السالبة بين مساهمة المرأة المتزوجة فى سوق العمل وبين مستوى الخصوبة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية أكد هذه العلاقة كل من Moffitt (1984) و Link & Settle (1981) و Tacuber & James (1970) و Soest (1994) و Maccnabe & Rosenzweis (1976) و Lam, Lin & Wong (1994) و (1993) Victor & Rull و Subbaroa & Raney (1995) و Dooley (1982) . وأشار Broughman (1991) إلى وجود علاقة سالبة بين مساهمة المرأة فى سوق العمل ومستوى الخصوبة فى كل من كولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا من دول أمريكا اللاتينية، وكذلك Shapiro (1996) فى زائير و Paydarfar (1987) فى إيران. وأشار العبيدى (1995) إلى انخفاض متوسط عدد الأطفال للمرأة بين العاملات فى مدينة الرياض مقارنة بغير العاملات.

وفى دراسة لبيانات التعداد السكانى لعام ١٩٨٦ فى قطر أشارت المسند (١٩٩٦) إلى أن متوسط عدد الأطفال للنساء القطريات العاملات أقل مقارنة بغير العاملات، كذلك الحال بالنسبة لغير القطريات حيث كان متوسط عدد أطفال النساء العاملات أقل مقارنة بغير العاملات.

٢ـ٢ـ مستوى التعليم فى الأسرة وطلب الخصوبة :

يعمل التعليم على إعادة صياغة أذواق الأفراد تجاه السلع المختلفة، فإذا افترضنا أن الأطفال هم نوع من السلع الاستهلاكية التى ترفع منافع الوالدين وإحساسهم بالرضى لمجرد وجودهم فى الأسرة يمكن القول إن التعليم يؤثر بتحول أذواق الأبوين نحو أطفال من جودة معينة ويعتبر معيار الجودة ذاتياً حيث قد يفسر مثلاً على أنه ارتفاع مستوى التحصيل الدراسى للطفل أو على أنه النجاح الاجتماعى والاقتصادى للطفل عندما يكبر. وترى Chamnivickorn (1988) أن عدد الأطفال من جهة وجودتهم Quality من جهة أخرى يمكن النظر لهما على انهما سلعتان مختلفتان ولذا فإن زيادة إستهلاك أحدهما ستكون على حساب الأخرى، ولذا يتجه الأبوان عند زيادة مستوى التعليم إلى إحلال الجودة محل العدد.

ولكن بالإضافة إلى تأثير التعليم على أذواق الأبوين نحو الإنجاب يؤثر تعليم المرأة بالذات بطرق أخرى حيث إن تعليم المرأة قد يؤخر سن الزواج ويؤخر ويقلص رحلة الإنجاب للمرأة، كما أنه يرفع من تكاليف الفرصة الضائعة على المرأة فى سوق العمل إن هى اختارت زيادة حجم الأسرة على قضاء ساعات أطول فى سوق العمل. تتنبأ نظرية الإنتاج الأسرى أنه فى حالة المرأة الأكثر تعليماً أو تلك التى تملك رصيداً أكبر من رأس المال البشرى ستكون تكلفة الفرصة البديلة لعملها فى المنزل وقيامها بإنجاب ورعاية الأبناء عالية. ولذا فمن المتوقع أن يكون مستوى الخصوبة لدى هذه النوعية من النساء منخفضا ومن المتوقع كذلك أن يكن أكثر ارتباطاً بسوق العمل. ولذا فإن النساء الحاصلات على قدر كبير من التعليم يقضين فترة أقل فى الإنتاج للأسرة. ونتيجة لهذا الأمر لابد أن تحل مدخلات أخرى محل وقت المرأة فى الإنتاج الأسرى كالسلع المباعة فى الأسواق وأوقات الأفراد الذين يمثلون بدائل لوقت المرأة كوقت الجدات أو وقت المربية مدفوعة الأجر، ولأن أثمان الخدمات التى يستخدم الوقت فى إنتاجها بكثافة سترتفع أو ستكون مكلفة للمرأة العاملة سوف يتجه الاستهلاك فى الأسرة إلى النواتج والخدمات الأسرية قليلة الاستخدام لعنصر الوقت، وعلى هذا ستطلب أو ترغب النساء المتعلمات بعدد أقل من الأطفال. أما بالنسبة لزيادة الطلب على جودة الأطفال عند مستوى التعليم فقد لوحظ أنه على الرغم من انخفاض خصوبة النساء المتعلمات فهن يقضين أوقاتا طويلة مع أبنائهن فى السنوات الأولى من عمر الطفل. ويرى Fleisher (1966) أن التعليم يرفع من كفاءة وإنتاجية المرأة فى رعاية الطفل بقدر مما يرفع من إنتاجيتها فى سوق العمل على عكس Gronau (1980) الذى وجد أن تعليم المرأة ذو أثر موجب على إنتاجيتها الأسرية ولكنه بمعدل ٧٠٪ فقط من أثره فى زيادة إنتاجيتها فى سوق العمل، وقد أشارت Chamnivickorn (1988) إلى أن البدائل المباعة فى الأسواق تحل فى حالة المرأة المتعلمة محل الأنشطة المنزلية الأخرى كتحضير الوجبات وإعداد الملابس ولا تحل محل رعاية وتنشئة الطفل، ويمكن أن ينظر لرعاية الأم المتعلمة لطفلها على أنه نوع من الاستثمار فى رأس المال البشرى. وترى Leibowitz (1974) أن هناك شواهد على أن مثل هذا الاستثمار لا يؤثر فى التحصيل الدراسى للأطفال فى سنوات الدراسة الأولى فحسب بل فى مستوى الدرجة العلمية التى ينتهى بها الفرد وفى مستوى كسبه من العمل فيما بعد.

إن متغير أجر المرأة فى سوق العمل مرتبط بتعليمها حيث إن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يرفع من أجرها فى سوق العمل كما أن ارتفاع أجر المرأة المتعلمة فى سوق العمل يدفع النساء للاستثمار فى التعليم وفى المهارات المرتبطة بسوق العمل، وفى كلا الحالتين يؤثر ذلك بانخفاض مستوى الخصوبة. وهناك الكثير من الدراسات التطبيقية التى أكدت هذه العلاقة منها Westoff (1992) و Shapiro (1992) و Shapiro & Tambshe (1993) والعبيدى (1995) وغيرهم. وفى دراسة العبيدى للأسر السعودية فى مدينة الرياض مثلاً لاحظ أن هناك علاقة سالبة بين عدد الأبناء فى الأسرة ومستوى تعليم المرأة ولكن هناك علاقة موجبة بين هذا المتغير وتعليم الرجل وعزا ذلك إلى شمول العينة على عدد كبير من الجامعيين الذين تخصصوا فى الشريعة الإسلامية مما يشير إلى أن هذا العامل يؤثر فى صياغة أذواق الأفراد المتعلمين نحو زيادة حجم الأسرة على عكس ما تتنبأ به النظرية الاقتصادية وما أوضحته الدراسات التطبيقية فى الدول الأخرى حول اتجاه هذه العلاقة.

٢ـ٣ـ مستوى دخل الأسرة وطلب الخصوبة :

إن دخل الأسرة قد يكون من مصدر عمل الزوجين أحدهما أو كليهما أو قد يكون من مصادر أخرى خارجية خلاف العمل كالريوع والإيجارات والفوائد وغيرها. إذا كان الدخل من المصادر الخارجية فإن أية زيادة فى هذا النوع من الدخل سيمنح الأسرة فرصة لطلب المزيد من الخصوبة على اعتبار أن الأطفال هم نوع من السلع الاستهلاكية العادية وقد تكون نسبة الزيادة فى عدد الأطفال متساوية مع نسبة الزيادة فى مستوى الدخل الحاصل من الدخل الخارجى أو تزيد أو تقل عنها، وهذه النتائج متروك فحصها للمشاهدات فى الواقع. ويمكن أن نقول إن زيادة الدخل للأسرة الخليجية فى الحقبة الأخيرة سمح بزيادة حجم الأسرة عما كانت عليه سابقاً بل وقد سمح بوجود تعدد الزوجات الذى رفع من مستوى خصوبة الأسر وهذا ما أكده العتيبى (١٩٩٤) من ارتفاع عدد الأبناء فى الأسر السعودية متعددة الزوجات.

وتشير بعض التحليلات النظرية إلى أن زيادة عدد الأطفال الناتج من زيادة الدخل الخارجى ستكون متناقصة والسبب يعود إلى أن الأفراد عندما ترتفع دخولهم سيتجهون لاستهلاك المزيد من السلع كثيفة الاستخدام لعنصر الوقت كالسياحة

والرياضة وغيرها. وبما أن الأطفال هم من السلع كثيفة الاستخدام للوقت فإنها سوف تتنافس مع هذه السلع على وقت الأبوين. وفى تحليلات أخرى يرى البعض أن الأطفال هم نوع من السلع الاستثمارية التى تأتى للأبوين بموارد دخلية، ولذا يلاحظ أن حجم الأسرة فى الدول النامية محدودة الدخل سيكون كبيراً لأن الأطفال فى هذه الأسر يشكلون مصدرا لدخل الأسرة لفترات طويلة وهذا ما نلاحظه بين العاملين الوافدين فى دول الخليج حيث يعيل هؤلاء أفرادا آخرين من أسرهم وقد يتعدى الأمر ابويهم إلى إخوانهم وأقاربهم الآخرين. وإذا صح ذلك فإن ارتفاع دخل الأسرة سيجعل الأسرة فى غنى عن الأطفال وستتجه الأسرة لأن تكون صغيرة الحجم حيث إنها لا تحتاج إلى مثل المصادر الدخيلة، وتبعاً لذلك سنلاحظ علاقة سالبة بين مستوى دخل الأسرة وعدد الأطفال فى الأسرة.

لقد وجد العتيبى (١٩٩٤) علاقة موجبة بين دخل الأسرة وعدد الأطفال فى الأسر السعودية، ولاحظ تادرس (١٩٨٤) أن هذه العلاقة سالبة لاسيما إذا اقترن ارتفاع الدخل بإرتفاع مستوى التعليم ومستوى المهنة فى الأسر المصرية، وأشار أبو صبحه (١٩٨٩) إلى مثل هذه العلاقة السالبة فى الأسر الأردنية حتى مستوى معين من الدخل تتغير بعدها العلاقة إلى زيادة عدد الأطفال فى الأسرة عند زيادة الدخل.

أما بالنسبة لمصادر دخل الأسرة من العمل فقد سبق وأن أشرنا إلى تأثير أجر الزوجة على عدد الأطفال فى الأسرة، أما اجر الرجل فيشير Olsen (1994) إلى أنه إذا كان الرجل يخصص وقتاً ثابتاً للعمل فى سوق العمل ولا يخصص أى وقت لرعاية الأطفال فى الأسرة فإن ارتفاع أجر الزوج سيكون له اثر دخلى فقط Income Effect مما يعنى ارتفاع الخصوبة فى الأسرة. وقد أشار Link (1981) إلى أن ارتفاع أجر الزوج يزيد من عدد الأطفال فى الأسر الأمريكية.

٣- الدراسة التطبيقية:

تقوم الدراسة على فرضيات عامة مستمدة من نظرية سلوك المستهلك الاقتصادية، حيث افترض أن للعوامل الاقتصادية المتمثلة بدخول العمل والملكية أثرا على قرارات إنجاب الأطفال على مستوى الأسر. وبصورة موازية افترض أيضا أن للعوامل الثقافية والديمغرافية آثارا على تلك القرارات. ولدراسة هذه العلاقات استخدم متغير الانفاق

بدلا عن الدخل كمتغير مستقل فى نموذج الانحدار المستخدم لدراسة هذه العلاقات. والسبب فى ذلك هو أن بيانات الانفاق تتضمن، عادة، هامش خطأ أقل من تقديرات الدخول، ذلك لأن الدراسات الميدانية المتكررة أثبتت أن المستجيبين يقللون من مستويات دخولهم أو لا يشملون كل مصادر دخولهم.

إن النموذج المستخدم قد بين اتساقا كبيرا مع الدراسات والتحليلات النظرية المشار إليها آنفا، على الرغم من محدودية البيانات المستخدمة. وتجدر الاشارة إلى أنه تم استبعاد عامل تعليم المرأة كمتغير إضافى نظرا لارتباطه الموازى (التلقائى) مع متغير أجر العمل (Auto Correlation) .

النموذج :

تم تقدير النماذج التالية :

أولا : استخدام الانحدار الخطى البسيط Simple Linear Regression لتقدير العلاقة بين معدل الخصوبة والمتغيرات الاقتصادية والديموغرافية التى ستشملها الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS وذلك وفقاً للنموذج التالى :

$$Fer = a_o + a_i X_i + U_i$$

حيث إن :

Fer : معدل الخصوبة ممثلاً بعدد الأبناء الحاليين.

X_i : المتغير المستقل قيد الدراسة.

U_i : حد الخطأ.

a_o : مقدار ثابت.

a_i `s : معاملات الإنحدار.

$i = 1,2,3,4 , ... n$

ثانياً : استخدام الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لتقدير العلاقة بين عدد الأبناء الحاليين وجميع تلك المتغيرات وفقاً لطريقة المربعات الصغرى OLS

وذلك باستخدام النموذج التالى :

$$Fer = b_o + b_1 X_1 + b_2 X_2 + ... b_k X_k + e_k$$

حـيث أن X هو المتغير المستقل ، و 1 ، 2 ، K تشير إلى رقم المتغير قيد الدراسة.

٣-١- البيانات :

تم تصميم استمارة هذه الدراسة بحيث شملت أربعة أجزاء، اختص الجزء الأول بالبيانات الديموغرافية للأسرة، والثانى ببيانات التعليم والمهنة والثالث ببيانات توزيع الوقت والرابع اختص بالبيانات الديموغرافية التاريخية للأسرة، وقد تمت مراجعة هذه الاستمارة من قبل أحد المختصين، وتم تحديد حجم العينة باختيار ١٠٠٠ إمرأة من النساء المواطنات فى قطر وبنسبة ٢,٨ بالمائة من مجموع النساء القطريات القادرات على الإنجاب، وقد تم تحديد النسبة بناء على بيانات التعداد السكانى لقطر فى عام ١٩٩٧. وقد تم توزيع الاستمارات من خلال المراكز الصحية والمدارس وجامعة قطر، وبلغ عدد الأسر المستجيبة أكثر من النصف بقليل، فى حين تم استبعاد بعض الاستمارات التى لم تستوف بيانات حول المتغيرات الأساسية قيد البحث، بحيث تم استخراج البيانات الأساسية لعدد من الاستمارات بلغ ٥١٤ استمارة أى بنسبة ١،٤٪ وعلى الرغم من احتمال انحياز العينة، إلا أنها صالحة للاستنتاج الأولى، حيث إن كسر المعاينة ذو حجم قد يكون كافيا لاستدناء خطأ المعاينة المحتملة. وقد تم استخدام برنامج الرزم الاحصائية SPSS لإدخال البيانات ومعالجتها إحصائيا، ولدراسة الاحصاءات الوصفية، ثم لتقدير النموذج القياسى المستخدم.

٣-٢- الإحصاءات الوصفيه للعينة :

تشمل الإحصاءات الوصفية للعينة خصائص الأسر القطرية الديموغرافية والتعليم والمهنة ومساهمتها فى سوق العمل. وبالرغم من جمع عدد كبير من البيانات المتعلقة بالأسرة وتحليلها إلا أنه عند تقدير النموذج تم استخدام المتغيرات التى تمت الإشارة إليها فى فرضيات الدراسة فقط .

أشارت بيانات عدد الأبناء الحاليين فى الأسر القطرية والمبينة فى الجدول رقم (٦)

إلى أن هذا العدد قد تراوح بين (٠ – ١١) فرداً وبمتوسط بلغ ٣,٦ طفلاً للأسرة الواحدة، وقد يعزى هذا الانخفاض فى مدة الزواج أى ارتفاع نسبة حديثى الزواج فى تلك الأسر، فقد بلغت نسبة من ليس لديهم أبناء ٤,٧٪ وهى مساوية لنسبة من تقل مدة زواجهم عن سنة ونصف بينما لم تتجاوز نسبة من لديهم أكثر من ٦ أبناء على ١٤٪ من مجموع الأسر. وفى الوقت نفسه أشارت البيانات إلى ما ترغب الأسر القطرية بإنجابه من أبناء على أنه تراوح بين (١ – ١٤) طفلاً وبمتوسط بلغ ٦ أفراد للأسرة الواحدة وهو ضعف متوسط عدد الأبناء الحاليين لكل أسرة، وتبين أن أغلب الأسر ترغب بإنجاب أكثر من طفل، وأن ٢٣,٣٪ منها ترغب بإنجاب من طفلين إلى أربعة أطفال، فى حين شكلت نسبة من يرغبون من ٨ أبناء ١٩,٥٪ (انظر جدول رقم ٧).

تراوح عمر الزوج فى الأسر القطرية بين ٢١و٦٧ سنه ، وبلغ متوسطه ٣٧,٣ ، ولوحظ من قيمة التباين أن معظم الأزواج تقترب أعمارهم من المتوسط ، وتبين من الجدول رقم (٨) أن ٧٠,٨٪ لم تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنه ، بينما بلغت من تزيد أعمارهم عن ٥٥ سنه ٣,٥٪ فى حين تراوح عمر الزوجة فى تلك الأسر ما بين ١٩و٦٥ سنه وبلغ متوسط أعمارهن ٣٣ سنة وهو أقل من متوسط أعمار الأزواج ، هذا ويستدل من إرتفاع متوسط أعمار الزوجال على أنهن بدأن بالاقتراب من فترة نهاية الإنجاب ، فقد بلغت نسبة الزوجات القادرات تماماً على الإنجاب (٤٥ سنه فأقل) نحو ٨٩,٣٪ من مجموع الزوجات إلا أن نسبة من تقل أعمارهن عن ٢٥ عاماً كانت نحو ٦,٨٪ كما هو مبين فى الجدول رقم (٩) . أما عمر المرأة عند الزواج فى الأسر القطرية فقد كان منخفضاً وكان متوسطه ٢١ سنة ، وبلغت نسبة من تزوجن قبل سن العشرين نحو ٣٥,٦٪ أما من تأخرعمرهن عند الزواج عن ٢٥ سنه فقد بلغت نسبتهن ١٦,٥٪ .

وفيما يتعلق بعمر الزوجة القطرية عند إنجاب أول طفل فنلاحظ من الشكل رقم (٢) أنه كان منخفضاً إلا أنه اتجه إلى الإرتفاع بالنسبة لأفواج النساء العمرية اللاتى ولدن فى الفترة مابين ١٩٤٨ وبداية الستينات ، لكن العمر عند إنجاب أول طفل ما لبث أن بدأبالانخفاض لافواج النساء العمرية اللاتى ولدن مابين منتصف الستينات وأواخر السبعينات ، ويمكن استنتاج أن أفواج النساء العمرية التى أتت مع بداية التعليم

الحديث قد اتجهت إلى تأخير سن الزواج (ارتفاع العمر عند إنجاب أول طفل) إلا أنه يلاحظ العودة إلى تبكير الزواج فى الأفواج العمرية المتأخرة (انخفاض العمر عند إنجاب أول طفل) .

أما بيانات مدة الزواج فى الأسر القطرية قيد الدراسة فقد أشارت إلى أنها تراوحت بين شهرين و٤٣ سنه . وبالنظر للجدول رقم (١٠) يتضح لنا أن ٢٤,٣٪ من الأسر ما زالت حديثة الزواج بحيث لم تتجاوز مدة زواجها ٥ سنوات بينما لم تتجاوز نسبة من تزيد مدة زواجهم عن سنه عن ٩,٨٪ .

وبخصوص عمل الأبوين فى الأسر القطرية ومساهمتهما فى سوق العمل فقد تبين أن ٩٥,٧٥٪ من الأزواج يعملون ، منهم ٨٩,٧٪ يعملون فى القطاع الحكومى والمختلط و ٦٪ فقط فى القطاع الخاص ، فى حين لم تتجاوز نسبة العاطلين عن العمل ٤,٠٪ وبلغت نسبة المتقاعدين ٣,٩٪ (أنظر جدول رقم ١١) . وفيما يتعلق بسنوات عمل الأوزواج فى الأسر القطرية قيد الدراسة فقد تراوحت بين (١ -٤٠) سنه وبمتوسط بلغ ١٤ سنه (أنظر الجدول رقم ٢١) . هذا وكان متوسط ساعات العمل الأسبوعية لأزواج فى قطر نحو ٣٩ ساعة أسبوعياً ، وهو معدل مقارب لساعات عمل الأفراد فى القطاع الحكومى ، أما نسبة من لا يعملون أى ساعة فقد بلغت (٣,٥٪) وهى مقاربة لنسب العاطلين عن العمل والمتقاعدين (أنظر الجدول رقم ١١).

أما فيما يتعلق بعمل الزوجات فى الأسر القطرية فتشير البيانات إلى أن ٣٠,٥٪ منهن لا يعملن ومتفرغات تماماً وأن ٦٩,٥٪ منهن يعملن ، وتراوحت سنوات عملهن بين (١ -٢٥) سنه وبمتوسط ٨,٥٦ سنه إلا ٢٨,١٪ لم يكملن خمس سنوات فى الخدمة ، فى حين بلغت نسبة من تجاوزن المدة الدنيا لنهاية الخدمة (أكثر من سنه) نحو ١٣٪ وفيما يتعلق بساعات عمل الزوجة الاسبوعية فقد بلغ متوسطها نحو ٣٧,٥ ساعة أسبوعياً وبلغت نسبة من يعملن أقل من ٤٠ ساعة (فى القطاع الحكومى والمختلط) ٧٦,٨٪ .

أشارت بيانات المستوى التعليمى للأزواج فى الأسر القطرية إلى أن ٩,٦٪ منهم لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية وأن نسبة من أتموا المرحلة الجامعية قد بلغت ٥٥,٣٪ أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمى للزوجات فقد تبين أن ٨,٨٪ من الزوجات فى

الاسر القطرية لم يتجاوز مستواهن التعليمى المرحلة الابتدائية ، فى حين أن ٦٩,٦٪ قد أتممن المرحلة الجامعية ، كما هو مبين فى الجدول رقم (١٣) .

بلغ متوسط راتب الزوج فى الأسر القطرية نحو ١٠,٤٦٣ ريالاً قطرياً ، ونستطيع القول إن ٥٨,٩٪ من الأزواج تقل رواتبهم الشهرية عن ١٠,٠٠٠ ريال ، وأن ٧,٣٪ تقل رواتبهم عن ٥٠٠٠ ريال قطرى ، أما من تزيد رواتبهم عن ١٥ الف ريال فلم يتجاوز ١١,٦٪ كما هو مبين فى الجدول رقم (١٤) . أما فيما يتعلق براتب الزوجة الشهرى الإجمالى فقد بلغ متوسطه نحو ٧٠٠٥ ريال قطرى وهو أقل من متوسط راتب الزوج ، وقد يفسر هذا الفرق باختلاف طبيعة الأعمال والوظائف التى يشغلها الأزواج أو إلى ضيق مساهمة المرأة فى قطاع الأعمال والتجارة مما يحرمها من معدلات العائد المرتفعة فى هذا القطاع ، ويلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن٣٢,٨٪ من الزوجات تقل رواتبهن عن ٢٠٠٠ ريال وأن ٣٠,٥٪ تقل رواتبهن عن ٨٠٠٠ وأن ٢١,١٪ تجاوزت رواتبهن ٨٠٠٠ ريال .

وفيما يتعلق بالدخل الإجمالى للأسر القطرية فقد تراوح بين ٢٠٠٠و ٧٥٠٠ ريال قطرى وبلغ متوسطه ١٧٦١٠ ريال قطرى ، وبالرغم من تباعد مدى الدخل الإجمالى للأسرة إلا أنه يمكن القول إن ٦٦,٧٪ من الأسر تقع دخولهم الاجمالية دون المتوسط وأن ٢٤,٨٪ رواتبهم أقل من ١٠٠٠ ريال قطرى (أنظر جدول رقم ١٦).

أما متوسط حجم الانفاق للأسر القطرية فقد بلغ ٨٦٠٦ ريال قطرى ويبين الجدول رقم (١٧) أن ٤٣٠٪ من الاسر لم يتجاوز حجم الانفاق فيها ١٠٠٠٠ ريال قطرى ، ويلاحظ أن متوسط معدل الانفاق إلى متوسط الدخل الاجمالى قد بلغ ٤٨,٩٪ مع أن العديد من الاسر قد أشارت إلى أنها تنفق أكثر من دخلها ، وقد يعود ذلك إلى أنها لم تسجل فى جانب الدخل إلا المتحقق من العمل الرسمى وأنها لم تسجل الدخل المتأتى من مصادر أخرى كالفوائد والارباح أو الميراث وغيرها من مصادر الدخل ، وقد تكون بيانات الدخل الكلى للأسرة أقل دقة من بيانات الانفاق الكلى نتيجة لاتجاه سائد فى مثل هذه المسوح لتفادى تسجيل بيانات حقيقية للدخل ولذا فقد يكون من المستحسن استخدام الانفاق الكلى كمؤشر لمستوى الدخل الكلى.

وبلغ متوسط مصروفات التعليم الخاص ١٥٨٢ ريالا قطريا وكان متوسط حصة

الانفاق على التعليم من الدخل او الانفاق الكلى ٩,٨٪ و ١٨,٣٨٪ على التوالى.

بلغت نسبة الاسر القطرية التى لديها بديل يحل محل الام نحو ٧٨,٣٪ من مجموع الاسر ، وقد يتطابق هذا مع عدد الخدم فى هذه الاسر والذى تراوح بين (٠ -٣١) خادما وبلغت نسبة من ليس لديهم اى خادم ٧,٢٪ من المجموع الكلى فى حين بلغت نسبة من لديهم خادم واحد نحو ٢٨,٣٪ اما نسبة من يزيد عدد الخدم عندهم عن اربعة خدم فقد بلغت نحو ١٨٪ من مجموع الاسر ولذا فان اغلب الاسر تستعين بوجود عمالة منزلية تقدر بواحد او اثنين.

وبخصوص عدد الاقارب المقيمين فى الاسر القطرية قيد الدراسة والذى يمكن اعتباره مؤشرا عن كون الاسرة ممتدة ام نووية فقد تراوح بين (٠ -١١) فردا فى حين كان متوسطهم منخفضا او فردا واحدا فقط للاسرة ويتضح من الجدول رقم(١٨) ان ٧١,٤٥٪ من الاسر لا يعيش معهم اى اقارب وان ٦,٥٪ يعيش معها قريب واحد فقط وهذه الاحصاءات تبين ان الاسر فى الغالب هى اسرة نووية.

٣-٣. تقدير معادلات الانحدار لعلاقة الخصوبة بالمتغيرات قيد الدراسة:

سنعرض فيما يلى النتائج التى تم التوصل اليها باستخدام اسلوب التحليل الاحصائى من خلال التعرض لنتائج عملية تقدير العلاقة باستخدام الانحدار الخطى البسيط بين عدد الابناء الحالين وكل من المتغيات التالية والتى اعطت افضل تقدير Best Fit من بين المتغيرات التى شملها البحث وهى : عمر كل من الزوج والزوجة والمستوى التعليمى للزوج وعمل المرأة وحجم الانفاق ومربع حجم الانفاق(بافتراض علاقة غير خطية بين عدد الاطفال فى الاسرة والانفاق العام فى الاسرة) ومن ثم الانحدار الخطى المتعدد بين عدد الابناء الحاليين وجميع هذه المتغيرات .

اولا : نتائج الانحدار الخطى البسيط Simple Regression

يعرض هذا الجزء نتائج تقدير المعادلة رقم (١) للاسر القطرية باستخدام طريقة OLS المشار إليها فى الاطار النظرى والملائمة لمثل هذا النوع من التقديرات ،كما هو مبين فى الجدول رقم (٢٠) والتى يمكن تلخيصها بالتالى :

أ ـ كانت جميع معاملات الانحدار ذات دلالة احصائية عند مستوى ١٪ وقد اتضح ذلك من نتائج اختبار F-Test لمنعوية الانحدار ككل Over All Regressionوالتى اشارت الى ان جميع الانحدارات ذات دلالة معنوية عند مستوى ١٪.

ب ـ جاءت اشارات معاملات الانحدار لجميع التغيرات المستقلة فى معادلة الاسر القطرية موافقة للواقع وللنظرية الاقتصادية ولفرضيات الدراسة فقد كان تأثير كل من عمر الزوج والزوجة وحجم الانفاق الكلى ايجابيا على عدد الاطفال فى الاسرة فى حين كان تاثير المستوى التعليمى لرب الاسرة وعمل الزوجة سلبيا كما ان العلاقة بين مربع حجم الانفاق وعدد الابناء الحاليين كانت سالبة ايضا مشيرة الى ان الزيادة فى عدد الابناء بزيادة الإنفاق العام للاسرة ستكون متناقضة.

جـ ـ يتضح من قيمة معاملات الانحدار فى معادلة قطر أن عمل الزوجة كان اكثر المتغيرات تاثيرا فى عدد الابناء الحاليين ويتضح ذلك من معامل الانحدار له (-٠,٧٨٨)، تلاه عمر الزوجة(٠,٢٢٦) ثم عمر الزوج(٠,١٧٣) فالمستوى التعليمى للزوج(- ٠,١٣٦) واخيرا جاء حجم الانفاق ومربع حجم الانفاق.

ومن هنا يمكن القول ان عمل المرأة جاء فى المرتبة الاولى فى التأثير على عدد الأبناء الحاليين فى اسر قطر فى حين ان تاثير المستوى التعليمى للزوج جاء فى المرتبة الرابعة .

أخيرا ورغم ما للانحدار الخطى البسيط Simple Linear Regression من اهمية كبيرة فى اعطاء نتائج سهلة واضحة لفهم شكل وقوة العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة على حده الا انه يغفل عند مناقشة اثر احد المتغيرات تاثير جميع المتغيرات الاخرى مما ينعكس على مدى مساهمة ودقة النموذج فى تفسير التغيرات الحاصلة فى المتغيرات الاخرى مما ينعكس على مدى مساهمة ودقة النموذج فى تفسير التغيرات الحاصلة فى المتغير التابع فعلى سبيل المثال لا نستطيع الفصل بين تاثير عمر الزوج ومستواه التعليمى وحجم الانفاق فى التاثير على الابناء لا سيما وانه لا يتم اتخاذ قرار الانجاب الا بدراسة الوضع العام للاسرة بجميع نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذا لابد من اللجوء الى الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regressionحتى يمكن دراسة تاثير جميع المتغيرات المستقلة

معا ومعرفة اى هذه المتغيرات اقوى فى التاثير فى المتغير التابع.

ثانيا : نتائج الانحدار المتعدد Multiple Regression

يشتمل هذا الانحدار على علاقة عدد الابناء الحاليين بكل من عمل المراة وعمرها وعمر الزوج ومستواه التعليمى وحجم الانفاق الكلى للاسرة حيث اننا لا نستطيع فصل تاثير اى من هذه العوامل على عدد الابناء الحاليين اذا ما اردنا الحصول على نتائج دقيقة وشاملة .

يتضح من البيانات الوارادة فى الجدول رقم(٢١) ان جميع المتغيرات المستقلة السابقة كانت ذات دلالة احصائية عند مستوى ١٪ باستثناء المستوى التعليمى للزوج(٣٪) ،كما نلاحظ ان معامل الانحدار R^2 كان منخفضا نسبيا (٥٢٪) وهذا يفسر وجود العديد من المتغيرات التى توثر فى عدد الابناء الحاليين والتى تم حذفها للتخلص من مشكلة الارتباط الخطى المتعدد Multicolinearity والتى تؤدى فى حالة ادراجها الى اعطاء نتائج غير كفؤة Inefficient وتعطى قيما لمعاملات الانحدار ليست ذات دلالة احصائية Insignificant اى انها لا تتلائم مع خصائص طريقة المربعات الصغرى OLS، كما ان انخفاض معامل الانحدار قد يكون ناجما عن اغفال بعض العوامل التى لا يمكن قياسها كالتوجه الدينى للزوج والزوجة او التكلفة المباشرة للطفل والتى تؤثر حقيقة فى الطلب على الاطفال ...الخ.

جاءت اشارات معاملات الانحدار موافقة للواقع والنظرية حيث انه من الطبيعى ان يزداد عدد الابناء كلما زاد عمر الزوج والزوجة لان ذلك يعنى زيادة مدة الزواج كما تبين ان ارتفاع المستوى التعليمى للزوج قد ادى الى انخفاض عدد الابناء الحاليين عند الاسرة القطرية .

وبناء على ما سبق لابد من الاشارة الى ان خصائص المراة (حالة العمل والعمر) كانا اقوى العوامل المؤثرة فى عدد الابناء الحاليين لاسيما انها تتحمل جزءا لا باس به من تكاليف الطفل المباشرة وغير المباشرة ويظهر ذلك من معامل الانحدار لكل منهما (-٠,٧٢٢٧١٧) و (٠,١٢٨٨٦٧) على التوالى فى حين جاء عمر الزوج(٠,٠٦٩٧٠٦) فى المرتبة الثالثة ثم المستوى التعليمى للزوج(- ٠,٠٤٠٧٩) وجاء تاثير حجم الانفاق اخيرا وهذا يتلائم مع ما اشارت اليه نتائج الانحدار الخطى البسيط .

٤ ـ الخلاصة:

لقد هدفت الدراسة الى بحث تاثير بعض المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية على عدد الاطفال فى الاسر القطرية ، وقد خلصت الدراسة الى وجود اتجاه ملحوظ نحو الاسر النووية التى تعتمد فى الغالب على وجود خادم او خادمين ومعيشة احد الاقرباء فى الاسرة ولقدتميزت الاسر القطرية بوجود ٣,٦ طفل حاليا وبالرغبة فى زيادة عدد الابناء الى ضعف هذا العدد وبلغ متوسط عمر الزوج ٣٧,٣عاما ويقل عنه متوسط عمر الزوجة بفارق ٤,٣ سنوات وبلغ متوسط عمر الزوجة عند الزواج ٢١ عاما وقد كانت نسبة المتعلمين من الازواج والزوجات عالية وكذلك نسب العاملين كما ارتفعت نسبة المتعلمين تعليما جامعيا من بين النساء والرجال فقد بلغت نسبة من اتموا المرحلة الجامعية ٥٥,٣٪ ونسبة من اتممن المرحلة الجامعية من الزوجات ٦٩,٦٪

وارتفعت نسبة المساهمين والمساهمات فى سوق العمل فبلغ متوسط سنوات عمل الزوج ١٤ سنة وبلغت نسبة العاملات من الزوجات ٦٩,٥٪ اما سنوات عملهن فقد بلغ متوسطها ٨,٥ سنه وبلغ متوسط راتب الزوج ١٠٤٦٣ ريالا اما راتب الزوجة فقد بلغ متوسطه ٧٠٠٥ ريالات وفيما يتعلق بالدخل الاجمالى للاسر فقد بلغ متوسطه ١٧٦١٠ ريالات كما بلغ متوسط حجم الانفاق الكلى لهذه الاسر ٨٦٠٦ ريالات .

وقد اظهرت نتائج الانحدار الخطى البسيط المتعدد ارتفاع عدد الابناء بزيادة الانفاق العام للاسرة ولكن بمعدلات متناقصة مما يشير الى ان الاطفال ينظر لهم كسلع عادية يزداد اقتناؤها بزيادة الدخل الا انهم كالسلع الضرورية التى يزداد استهلاكها بزيادة الدخل ولكن بمعدلات متناقضة على خلاف الكماليات التى يكون استهلاكها حساسا لزيادة الدخل وقد تبين ان هناك علاقة سالبة ما بين كون المراة تساهم فى سوق العمل وعدد الابناء الحاليين للمراة وقد يؤكد هذا ما ذهبت اليه الدراسات السابقة من سيادة اثر الاحلال لاجر المراة فى سوق العمل على اثر الدخل وهذا يعنى ان تكلفه الفرصة البديلة للمراة العاملة من استقبال طفل جديد فى الاسرة قد تكون عالية ولقد بدا حجم تاثير كون المراة القطرية تساهم فى قوة العمل عاليا على حجم اسرتها الحالية ممثلا بعدد ابنائها(- ٧٢٢٧١٧) ويتوقع ان يكون هذا التاثير اقوى فى السنوات المقبلة خاصة اذا انخفضت البدائل المتاحة لرعاية ونشأة

الاطفال كوقت الاقارب الآخرين فى الاسرة الممتدة او ارتفعت تكاليف الحصول على العمالة المنزلية فى حالة اتجاه دول المنطقة الى وضع بعض الضوابط المالية على استهلاك خدمات العمالة المنزلية الوافدة او تقييدها كميا .

ولقد أثر التعليم فى الاسرة ممثلا بمستوى تعليم الاب بصورة سالبة مما قد يشير الى ان الاسر المتعلمة تميل الى تخفيض حجم الاسرة اما عمر الزوجين فقد كان متوقعا ان يزيد حجم الاسرة بزيادة اعمار الزوجين مما يعكس طول مدة الزواج واكتمال دورة الانجاب للمراة وكما اشرنا سابقا اتت جميع المتغيرات تحت الدراسة متفقة مع المعرفة النظرية ونتائج كثير من الدراسات التطبيقية السابقة وسيكون من الضرورى بحث هذه الظاهرة بصورة اكثر شمولا مما قدمت له هذه الدراسة الاستكشافية ،خاصة وان معرفة حجم تاثر العوامل السابقة على سلوك الخصوبة فى قطر والمنطقة سيكون جزءا لا يتجزأ من اى استراتيجية سكانية فى هذه الدول .

المراجع

١ – ابو صبحه ، كايد . « أنماط الخصوبة فى المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة عليها » المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد الثالث والثلاثون ، المجلد السابع ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٨ – ١٦١ .

٢ – الصباح . أمل « مستويات الزيادة الطبيعية واتجاهات النمو السكانى فى دولة الكويت » . دراسات الخليج والجزيرة العربية . العدد ٦٦ ص.ص : ١٥ – ٣٥ .

٣ – طباره . رياض « الخيار الثالث : المواءمة بين ظروف العمل واحتياجات الأسرة . الاجتماع العربى الاقليمى التحضيرى للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة » . الأسكوا ١٩٩٥ .

٤ – العبيدى . محمد « بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى الخصوبة فى الأسرة السعودية بمدينة الرياض » المجلة العربية للعلوم الإنسانية . عدد ٥٠ السنه ١٣ . شتاء ١٩٩٥ .

٥ . العتيبى . محمد . « أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد فى الأسرة السعودية فى مدينة الرياض : دراسة ميدانية » مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الأول / الثانى . المجلد الثانى والعشرون . ربيع / صيف ١٩٩٤ .ص.ص ٨٩–١٢٠ .

٦ – الدباغ ، مصطفى « قطر : ماضيها وحاضرها » ١٩٦١ .

٧ – لوريمر ، ج « دليل الخليج الجغرافي » الجزء السادس ١٩١٩ .

8 - A. Koutsoyiannis . Theory of Econometrics . Macmillan Education Ltd Secand Edition . 1977. PP 164-170

9 - Al - Jaber . M. & Others. " Qatar Child Health Survey " . Ministry of Health . Qatar . 1990 .

10 . Al - Misned . Lulwa. " A Trade - off Between Two Social Outputs : A Reference To The Qatari Women's Case " . Midlle East Research Center . Ain Shams University . Serial No. 192 . 1996 .

11 - Al - Muhaideb. A & Others. ed. " Child Health Survey " . Ministry of Health . UAE . 1991 .

12 - Becker . G. " A Theory of the Allocation of Time : . Economic Journal .15. 1965 . PP: 493-517 .

13 - Becker . G. " A Treatise on the Family " Cambrideg . MA . Harvard University Press. 1981 .

14 - Becjer . G. S & Martin Dooley . " Estimation of a Model of Labor Supply , Fertility , and Wages of married Women " Journal of Political Economy . August 1976 . PP. 179 - 199 .

15 . Blau . F & Ferber . M " The Economics of Women , Men & Work : Prentice - Hall . new Jersey . 1986 .

16 . Broughman .S. P " The fertility of Two Cohorts of South American Women : A synthesis Approach Using Micro Survey Data From Colombia , Ecuador , Pero and Venezuela . Dissertation . State Unversity of . UMI . 1991 .

17. Chamnivickorn , S. " Fertility , Labor Supply and Investment in Child Quality Among White & Asian - American Woman " PH.D Thesis University of Illinois . 1988 .

18. Chiswick . C. " The Value of Ahousewife's Time " The Journal of Human Resiurcces. XV 11.3. 1982 . PP : 425 .

19 - Dex. S " The Sexual Division of Work " . St. martin's Press. New York . 1985 .

20. Dooley .M. " Labor Supply and Fertility Of Married Women : An Analysis With Grouped and Individual data from the 1970 U.S Census " The Journal of Human Resources . XV 11. 1982 PP : 449-532 .
21 - Fleisher . B.M & G.F Rhodes . " Ferility , Women's Wage Rates and labor Supply " American Economic review . March 1979 . PP : 14 24 .
22 . Gulf Population Trends in the 1990's . Middle East Consultants London . 1990 .
23 . Gronau . R. " Home Production : A Forgotten Industry " The Review of Economics and Statistics . 1980 PP : 408 - 415 .
24. Khandker S. " Determinants of Women's Time Allocation in Rural Bangladesh " Economic Development & Cultural Change . Vol. 37 No. 1 . 1988 . PP : 111-126 .
25 - Lam. K , Liu. P & Wong. Y. " Planning, Stochastic Shock and labour Contracts of Female Workers and their Welfare Implications " Economica . 1994 . PP : 211 - 236 .
26 . Leibowitz . A. " Education and Home Production " American Ecinomic Association . May . 1974 . PP : 243 - 250 .
27. Link. C & Settle . R. " simultaneous Equation Model of Labor Supply, Fertility and Earnings of Married Women : The Case of Registered Nurses " Southern Economic Journal . April 1981. PP : 977 - 989 .
28 . Maccnabe . J & Rosengweis . R. " Female Labor - Force Participation , Occupational Choice and fertility in Developing Countries . " Journal of Development Economics . 3. 1976 . PP : 141 - 160 .
29 - Macunovich . D. J. " The Butz - ward Fertility Model in the Light of More Recent Data " The Journal of Human resources . XXX. 2. 1995

30 - Mincer . J. " Labor Force Participation of Married Women " In Aspects of Labor Economics . ed. G. Lewis . Princeton University Press. Princeton 1962 .
31. Moffitt. R. " Profiles of Fertility , Labor Supply and wages of Married Women : A Complete Life - Cycle Model " Reciew of Economic Studies . 1984 . PP : 263 - 278 .

32 . Murphy . M. " The Value of Time Spent in Home Production " American Journal of Economics & Sociology . Vol 2 No 3. 1980 .
33. Olsen . F. " Fertility & The Size of The U.S Labor Force " Journal of Economic Leterature . Vol. XXX 111 . March 1994 .
34 . Osawa M. Changing Patterns of Employment & Fertility in Japan " Economic Development & Cultural Change . Vol. 36. No. 4. PP : 623 - 650 .
35 . Paydarfar A. " Marital Fertility and family structure among the Urban Population of Iran " Journal of Comparative family Studies Vol . XV 111. No. 3. Autumn . 1987 . PP : 389-401 .
36 . Schultz . T.W ed . " The Economics of The Family : Marriage,

Children and Human Capital " . Chicago . University of Chicago Press. 1974 .
37. Schumann . D. & Mosely . H, " The Household production of Health " Soc.Sci . Med. Vol. 38. No.2. 1994 . PP : 201 - 215 .
38 - Shapero. D. " Fertility Decline in Kinshasa " Population Studies , 50 1996 . PP. 89. PP : 89 - 103 .
39 - Singh . R. Morey .M. " The Value of the Work at Home and Contributions of Wives , Household Service in Polygynous Families Evidence from African LDC " Economic Development & Cultural Change . 1987 . PP : 757 - 765 .
40 Soest .A. " Structural models of family Labor Supply : A discrete Choice " The Journal of Human Resources. XXX. 1. 1994 .
41. Sobleg . E & Wong . D. " Fertility , Time Use , Leisur , Home Production , Market Work , and Work Related Travel . The Journal of Human Resources. XX V11.3 1992 .
42 Stapleton . D & Young . D. " Educational Attainment and Cohort-Size " . Journal of Labor Economics .1998. Vol 6 . No. 3. PP : 330 - 390 .
43 - Stockwell . E. Editor " The Methods and Materials of Demography . Academic Press. INC . New York . 1976 .
44 - Subbarao . K & Raney . L. " Social Gains From Female Education : A Cross national Study " Economic Development & Cultural Change 1995 . PP : 105 - 127 .
45 . Suchittra . C. " Fertility , Labor Supply and Investment in Child Qualtity Among White & Asian - American Women " . UMI Dissertation . 1988 .
46 . Tacuber. K & Sweet. J. Family and Work : The Social Life Cycle of Women " 1970 .
47. Tadros, Helmi R. Social Security and the Family in Egypt . Cairo Papers in Social Science . Vol. 7. No. 1. March.
48 - Thommasi . M & Lerulli .K. " The Economics of Human Behavior " Cambridge University Press . N.Y. 1995 .
49 . Victor. J & Rull . R. " Working in the Market Working at Home and the Acquisition of Skills : Ageneral - Equilium Approach " The American Economic Review . Sep. 1993 . PP : 893 - 907 .
50 - Weatherall. R. & Others " Double Burden or Double Blessing Employment , Motherhood & Mortality in the Longitudingal Study of England & Wales : Soc. Sci . Med . Vol 38 . No 2.1994 . PP : 285 - 297 .
51 - Wellwe . R. & Bouvier . L. " Population Demography & Policy " St. Martin Press . U.S.A. 1981 .
52 - Yamada . Y & Yamada . T. " Fertility, Labor Force Participation of

ملحق الأشكال والجداول

شكل رقم (١)
تقديرات معدل الخصوبة الكلى Total Fertility Rate في دول مجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة ١٩٥٠ - ٢٠٢٥

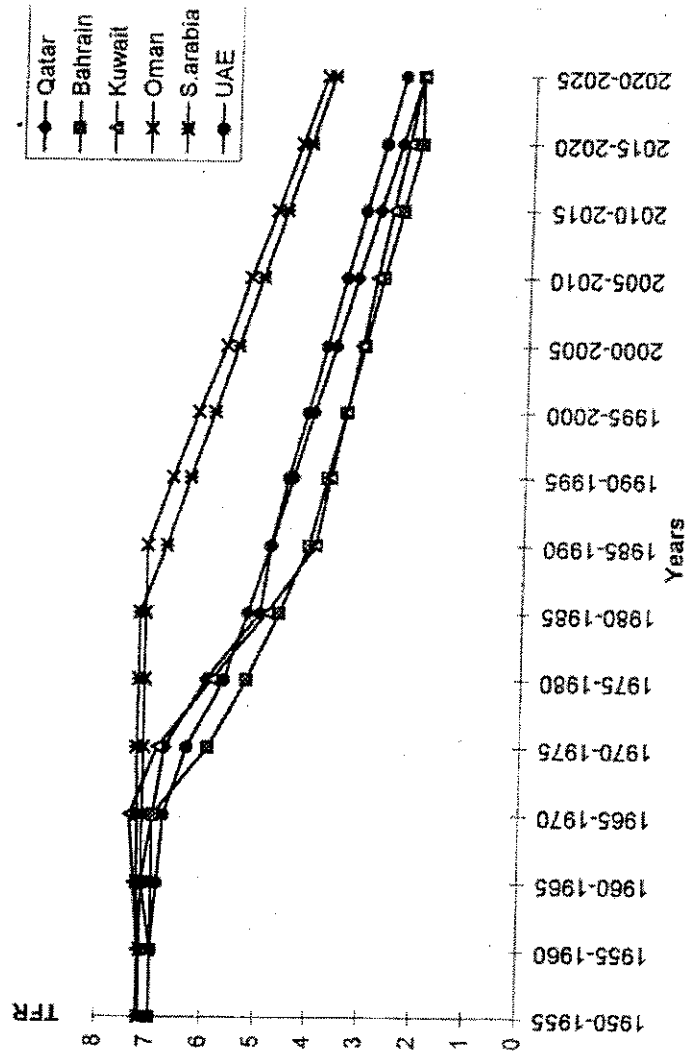

شكل رقم (٢)

عمر المرأة القطرية عند إنجاب أول طفل

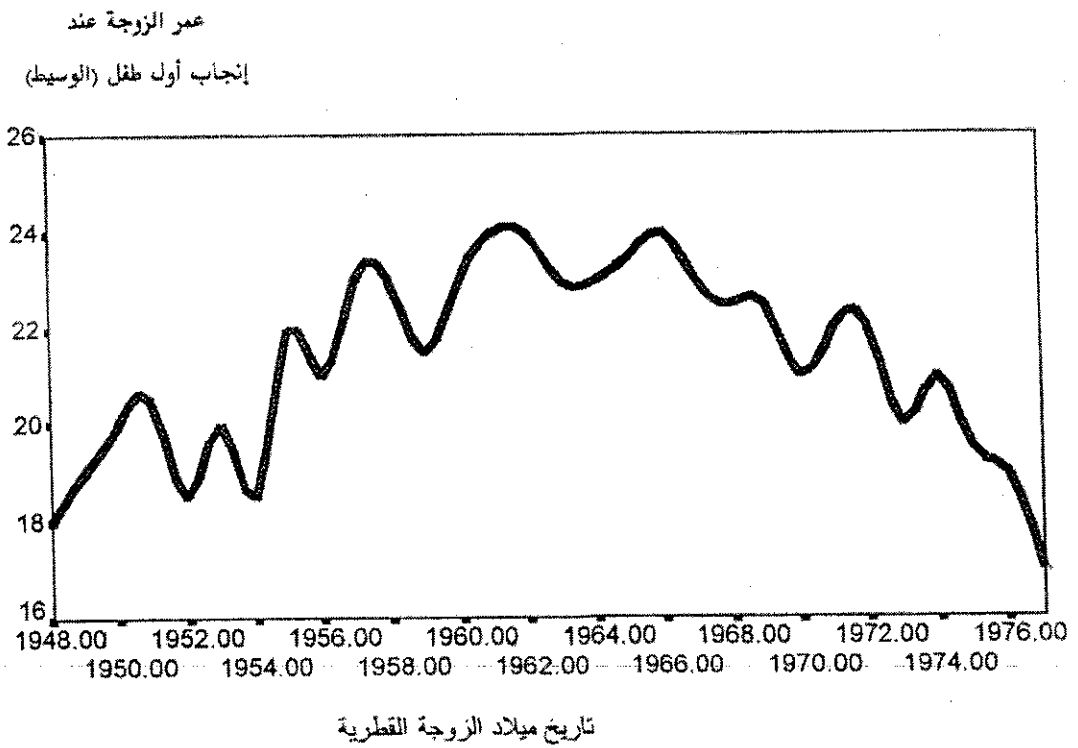

جدول رقم (١)

السكان وقوة العمل فى قطاع الغوص فى بعض دول الخليج فى بداية القرن العشرين

المنطقة	عدد سكان الحضر	عدد العاملين بالغوص	نسبة العاملين بالغوص (٪)
قطر	٢٧٠٠٠	١٢٨٩٠	٤٨
ساحل عمان	٧٢٠٠٠	٢٢٠٤٥	٣١
الكويت	٣٧٠٠٠	٩٢٠٠	٢٥
البحرين	٩٩٠٠٠	١٧٦٣٣	١٨

نشوء قطر - روزمارى زحلان ١٩٧٩ .

* ساحل عمان فى بداية القرن الحالى يمثل كل من الإمارات وعمان.

جدول رقم (٢)

معدل الخصوبة فى دول الخليج فى منتصف القرن العشرين

الدولة	١٩٥٠ – ١٩٥٥
عمان	٧,١٧
قطر	٦,٩٧
السعودية	٧,١٧
الكويت	٧,٢١
البحرين	٦,٩٧
الإمارات	٦,٩٧

Source : World Population Prospects. 1992. UN.

جدول رقم (٣)

توقعات الحياه فى دول الخليج للفترة (١٩٥٠ - ٢٠٠٠)

الدولة	١٩٥٠ – ١٩٥٥	١٩٨٠ – ١٩٨٥	١٩٩٥ – ٢٠٠٠
عمان	٣٦,٤	٦٣	٧٠,٩
قطر	٤٨	٦٦,٩	٧١,١
السعودية	٣٩,٩	٦٢,٧	٧٠,٥
الكويت	٥٥,٨	٧١,٦	٧٦,٢
البحرين	٥١	٦٨,٨	٧٢,٤
الإمارات	٤٨	٦٨,٥	٧٢,٣

Source : World Population Prospects. 1992. UN.

جدول رقم (٤)

معدلات الخصوبة التراكمية ومعدلات الخصوبة الكلية للنساء القطريات

المؤشرات	السنوات				الانخفاض النسبى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٧)
	١٩٧٠ - ٧٤	١٩٧٥ - ٧٩	١٩٨٠ - ٨٤	١٩٨٥ - ٨٧	
معدل الخصوبة التراكمية للفئة العمرية (١٥ – ٣٤)	٦,٤٩	٥,٢٢	٣,٨٦	٣,٤٤	٤٧٪
معدل الخصوبة الكلى	٧,٧٥	٦,٤٩	٥,٠٢	٤,٤٩	٤٢٪

المصدر : تقرير مسح الطفل، وزارة الصحة ، قطر ، ١٩٩٠

جدول رقم (٥)

تطور السكان القطريين فى بداية القرن العشرين

وللسنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٦ و ١٩٩٧

السنوات	المجموع	الملاحظات
بداية القرن العشرين	٢٧,٠٠٠	سكان الحضر فقط
١٩٧٠	٤٥,٠٠٠ *	تعداد أولى قبل الاستقلال
١٩٨٦	٩٧,٣٦٥ *	تعداد سكانى شامل
١٩٩٧	١٥٥,٠٠٠ *	أحدث تعداد سكانى شامل

* المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء.

جدول رقم (٦)

التوزيع النسبى لعدد الأبناء الحاليين فى الأسر القطرية

عدد الأبناء الحاليين	النسبة المئوية
٠	٤,٧
١	١٠,٧
٢	١٩,٣
٣	١٦,٩
٤	١٨,٣
٥	١٢,١
٦	٧,٤
٧	٤,٧
٨	١,٩
٩	١,٩
١٠	١,٢
١٠ فأكثر	٠,٩

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبى لعدد الأبناء المرغوب بهم فى الأسر القطرية

عدد الأبناء المرغوب بهم	النسبة المئوية ٪
١	٠.٢
٢–٤	٢٣.٣
٥–٧	٥٧
٨ فأكثر	١٩.٥

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبى لعمر الزوج فى الأسر القطرية

عمر الزوج	النسبة المئوية (٪)
٢١ – ٢٧	٥.٦
٢٨ – ٣٣	٣٣.٣
٣٤ – ٤٠	٣١.٩
٤١ – ٤٧	١٩.٥
٤٨ – ٥٤	٥.٨
٥٥ فأكثر	٣.٥

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبى لعمر الزوجة فى الأسر القطرية

عمر الزوجة	النسبة المئوية (٪)
أقل من ٢٥	٦,٨
٢٦ – ٣٥	٦٣,٨
٣٦ – ٤٥	٢٥,٧
٤٦ – ٥٥	٣,١
٥٥ سنة فأكثر	٠,٦

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبى لمدة الزواج فى الأسر القطرية

مدة الزواج	النسبة المئوية (٪)
٠ – ٥	٢٤,٣
٦ – ١٠	٣١,٥
١١ – ١٥	١٧
١٦ – ٢٠	١٢,٨
٢١ – ٢٥	٤,٦
٢٦ فأكثر	٩,٨

جدول رقم (١٥)

التوزيع النسبى لراتب الزوج فى الأسر القطرية

راتب الزوجة (بالريال)	النسبة المئوية (٪)
أقل من ٢٠٠٠	٣٣.٨
٢٠٠٠ – أقل من ٤٠٠٠	٤.٣
٤٠٠٠ – أقل من ٦٠٠٠	١٠.٣
٦٠٠٠ - أقل من ٨٠٠٠	٣٠.٥
٨٠٠٠ – أقل من ١٠٠٠٠	١٧.٩
١٠٠٠٠ فأكثر	٣.٢

جدول رقم (١٦)

التوزيع النسبى للدخل الإجمالى للأسر القطرية

الدخل الإجمالى للأسرة	قطر (ريال)
أقل من ١٠٠٠٠	٢٤.٨
١٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠	٥٧.٥
٢٠٠٠٠ فأكثر	١٧.٧

جدول رقم (١٧)
التوزيع النسبى لإنفاق الأسر القطرية

حجم الإنفاق للأسرة الواحدة	(ريال)
أقل من ١٠٠٠٠	٤٣.٦
١٠٠٠٠ – أقل من ٢٠٠٠٠	٤١
٢٠٠٠٠ فأكثر	١٥.٤

جدول رقم (١٨)
التوزيع النسبى لعدد الاقارب فى الأسر القطرية

عدد الأقارب فى الأسرة	النسبة المئوية (٪)
٠	٧١.٤
١	٦.٥
٢	٤.٧
٣	٥.١
٤	٣.٥
٤ فأكثر	٥.٣

جدول رقم (١٩)
الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المختلفة

المتغير	المتوسط الحسابى
عدد الأبناء الحاليين	٣,٦
عدد الأبناء المرغوب بهم	٦
عمر الزوج	٣٧,٣
عمر الزوجه	٣٣
عمر الزوجه عند الزواج	٢١
مدة الزواج	١١,٢٩
سنوات عمل الزوج	١٤
ساعات عمل الزوج الاسبوعية	٣٩
سنوات عمل الزوجه	٨,٥٦
ساعات عمل الزوجه الاسبوعية	٣٧,٥
راتب الزوج	١٠٤٦٣ ريال
راتب الزوجه	٧٠٠٥ ريال
الدخل الاجمالى للأسرة	١٧٦١٠ ريال
حجم الإنفاق فى الأسرة	٨٦٠٦ ريال
مصروفات الأسره على التعليم الخاص	١٥٨٢ ريال
عدد الخدم فى الأسره	١
عدد الاقارب الذين يعيشون مع الأسره	١

جدول رقم (٢٠)

نتائج الإنحدار الخطى البسيط فى الأسر القطرية

المتغير	a_0	a_1 (T - sig)	R^2	F-sig	D.W
عمل المرأة	٤.١٩١	٠.٧٨٨ – (٠.٠٠٠٢)	٪ ٢	٠.٠٠٠٢	١.٨٦
المستوى التعليمى للزوج	٥.٤٥٦	٥،١٣٦ – (٠.٠٠٠٠)	٪ ٦	٠.٠٠٠٠	١.٨٣
عمر الزوج	٢.٨٧ –	٠.١٧٣٣ (٠.٠٠٠٠)	٪ ٤٢	٠.٠٠٠٠	١.٨٦
عمر الزوجة	٣.٦٧ –	٠.٢٢٦ (٠.٠٠٠٠)	٪ ٤٣	٠.٠٠٠٠	١.٨٣
حجم الإنفاق	٣.١٦	٠.٠٠٠٠٠٦ (٠.٠٠٠٠)	٪ ٦	٠.٠٠٠٠	١.٩٤
(حجم الإنفاق)^2	٣.٦٦	٠.٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٢٦ (٠.٠٠٠٠)	٪ ١	٠.٠٠٧٠	١.٩٢

جدول رقم (٢١)
نتائج الإنحدار المتعدد فى الأسر القطرية

المتغير	معامل الإنحدار	T - sig
عمل المرأة	٠,٧٢٢٧١٧-	٠,٠٠٠٠
عمر الزوج	٠,٠٦٩٧٠٦	٠,٠٠٠٠
المستوى التعليمى للزوج	٠,٠٤٠٧٩٠ -	٠,٠٣٠٨
عمر المرأة	٠,١٢٨٨٦٧	٠,٠٠٠٠
حجم الإنفاق	٠,٠٠٠٠٨٤٤	٠,٠٠٠٠
(حجم الإنفاق)^{٢}	٠,٠٠٠٠٠٠٠٠٤٦ -	٠,٠٠١٠
Intercept = 2.751332 - R^2 Adjusted = % 51.5		F-sig = 0,0000 R^2 = % 52 D.W = 1,79